الدو افع السياسية والاقتصادية في التوجه التركي

إزاء أوراسيا بعد العام 2016

الباحث خضر دحام حمود المحمداوي

قسم العلوم السياسية

kuder07712328269@gmail.com

https://doi.org/ 10.61884/hjs.v14i57.705

ملخص :

اخذت الدوافع السياسية والاقتصادية التركية في منطقة أوراسيا تتصاعد بعد التحول السياسي الخارجي التركي عام 2016، إذ نجد أن تركيا تملك أهدافاً استراتيجية تجاه دول تلك منطقة، حيث تمكنت من خلال عدد من الوسائل بتحقيق قدر من اهدافها السياسية والاقتصادية فيها، كما تمكنت أيضا من تعزيز وجودها الإقليمي في تلك المنطقة التي تعدها مجالها الحيوي والتي تتمتع بقدر من التنافس الدولي، إذ مكن ذلك صانع القرار التركي من معالجة القضايا التي رافقت مسيرة الجمهورية التركية والتي تأتي في مقدمتها العزلة السياسية وكذلك الاقتصاد الهش، كما سعت إلى الاقتراب من القوى الأخرى بدافع براغماتي وخاصة روسيا التي كانت تتقاطع معها، إذ أصبحت سياستها أكثر انفتاحا كما أدركت تعزيز قدراتها الاقتصادية في ظل وجود مقومات القوى الاقتصادية في منطقة أوراسيا ذات الاهتمام المتزايد.

الكلمات المفتاحية: منطقة أوراسيا، العلاقات الاقتصادية، السياسة الخارجية.

Political and economic motives in Turkey’s approach to Eurasia after2016

Researcher :khadir dahaam hamuwd

Department of Political Science

kuder07712328269@gmail.com

ABSTRACT:

The Eurasian region have intensified since the shift in Turkish foreign policy in .2016 Turkey has strategic objectives toward the countries of this region ،and through various means ،it has achieved some of its political and economic goals .It has also strengthened its regional presence in this area ،which it considers its sphere of influence and which is characterized by international competition .This has enabled Turkish policymakers to address issues that have plagued the history of the Turkish Republic ،most notably political isolation and a fragile economy .Turkey has also sought closer ties with other powers ،particularly Russia ،with whom it previously shared common interests .Its policies have become more open ،and it has recognized the potential for enhancing its economic capabilities in light of the growing economic power of the Eurasian region.

KEYWORDS :Eurasia ,economic relations ,foreign policy

المقدمة:

مثلت سياساة تركيا حيال اوراسيا تحولا واضحا يهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف الخارجية انطلاقا من الإصلاحات الداخلية التي مثلت دافعا مهما في مسيرة ذلك التحول، والتي ترجمت إلى سياسة خارجية تقوم على الانفتاح وتصفير المشكلات فضلا عن التقارب مع القوى المؤثرة في تلك المنطقة بدافع وجود مشتركات بينهما، إذ مثلت تلك السياسة توازنا مرنا يقوم على التوفيق مع مصالح حلفائها ومصالح شركائها الجدد مع التركيز على بعض المتغيرات ذات الأهمية وفي مقدمتها السياسية والاقتصادية بحكم أدراك صانع القرار التركي بضرورة إحراز تقدم في تلك المتغيرات في منطقة أوراسيا.

اهمية البحث:

تكمن الاهمية من حيث تركيا بلد محوري ذات موقع استراتيجي مهم ضمن منطقة اوراسيا، حيث تملك عدد من الاهداف السياسية والاقتصادية التي تسعى الى ضمانها في تلك المنطقة ضمن توجه سياسي خارجي متوازن.

إشكالية البحث:

تحاول الدراسة البحث في الإشكالية الآتية:(أن السياسة الخارجية التركية أصبحت أكثر تحولا بعد العام ٢٠١٦ إذ كانت تسعى إلى تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية في أوراسيا). ومن خلال تلك الإشكالية تتفرع عدة تساؤلات ومنها:

١- ما الدو افع السياسية تجاه منطقة أوراسيا؟

٢- ما الدو افع الاقتصادية تجاه أوراسيا؟

٣- ما هو مستقبل السياسة الخارجية التركية تجاه أوراسيا؟

فرضية البحث:

سعى البحث الى إثبات فرضية مفادها (أن السياسة التركية تجاه منطقة أوراسيا أخذت بالتحول مدفوعة بتحقيق مجموعة من المتغيرات السياسة والاقتصادية، خاصة بعد العام ٢٠١٦ الذي يعد نقطة تحول على المستوى الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الداخلي أخذت تركيا تعيد ترتيب أوضاعها مدركة عدد من الإصلاحات التي من شأنها أن تقوم أداء الحكومة التركية، إما على المستوى الخارجي أخذت تركيا بتحويل سياستها بشكل أكثر ديناميكية مع الاهتمام بدوائرها الخارجية وخاصة منطقة أوراسيا.

حدود البحث:

تتركز حدود البحث حول تركيا بكونها بلد يقع ضمن حدود منطقة اوراسيا، إذ تمثل الاخيرة منطقة استراتيجية ذات مكانة متميزة في السياسة الدولية.

منهجية البحث:

اعتمدنا في بحثنا المنهج الوصفي التحليلي لكون بحثنا يتعلق بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والمستقبلية.

هيكلية البحث:

انطلاق من أهدف البحث التي تسعى إلى بيان السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه أوراسيا بعد العام ٢٠١٦ فقد قسمت الدراسة إلى مبحثين فضلا عن مقدمة وخاتمة حيث كان المبحث الأول بعنوان السلوك السياسي التركي تجاه روسيا وتناول أولاً السلوك السياسي التركي تجاه روسيا في القضايا السياسية إما ثانياً السلوك السياسي التركي تجاه روسيا في القضايا الاقتصادية إما المبحث الثاني فجاء مستقبل السياسة الخارجية التركية تجاه أوراسيا وتناول أولاً تنامي الدور التركي في منطقة أوراسيا إما ثانياً تراجع الدور التركي في منطقة أوراسيا.

المبحث الأول

السلوك السياسي التركي تجاه روسيا

تعد دول الجوار من المتغيرات التي لها دور في التأثير على الوحدة السياسية التي تقع في بقعة جغرافية ما فهي تؤثر وتتأثر في ذلك الوسط، من هنا نجد روسيا لها تأثيرا على الوجود التركي بحكم الحيز الجغرافي بينهما على الرغم من عدم ارتباطهم بحدود برية إلا أنها بالمحصلة يشتركان بوقوعهما على البحر الأسود مما يجدر القول هنا هو امتلاكهما حدود بحرية مشتركة، حيث تعد روسيا قوة إقليمية ودولية لها تأثيرها في المنطقة بالتالي كانت سياستها تتغير تبعاً إلى مصالحها في النظام الدولي، إذ بات من المعروف أن سياسة روسيا الخارجية أخذت تتحول بشكل جلي بعد صعود الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين « إلى السلطة في العام ٢٠٠٠ وسعيه المستمر لتعويض الإرث السوفيتي وبناء اتحاد من الدول في إشارة إلى الدول التي تفككت عنه سابقاً تكون روسيا محورها بشكل أكثر فاعلية.(١)

إذ تتطلب الرؤية التركية الجديدة لمواجهة هذا النفوذ تخطيطا وتنفيذا في وقت مناسب فضلا عن المتطلب الأكثر حتمية المتمثل بالموارد الأزمة لتنفيذها، إذ يمكن توضيح تلك السياسة من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: السلوك السياسي التركي تجاه روسيا في القضايا السياسية.

المطلب الثاني: السلوك السياسي التركي تجاه روسيا في القضايا الاقتصادية.

المطلب الأول: السلوك السياسي التركي تجاه روسيا في القضايا السياسية

تعد السياسة الجديدة التي اتخذتها تركيا في منهجها الجديد والقائمة على أساس الانفتاح والتوسع والبحث عن توازنات جديدة، يمكن أن تتقارب مع التوجه الروسي إذ يعود هدف روسيا والقائم على أساس تغيير بنية النظام الدولي والتخلص من نظام الهيمنة وإيجاد نظام دولي قائم على أساس وجود قوى متعددة يتيح خيارا أفضل، في ظل صياغة للقرارات الدولية على أساس جماعي وهذا ما يمكن أن يحقق هدف تركيا بالاشتراك مع بقية الوحدات الدولية.(٢)

حيث هنالك علاقة بنيوية متبادلة بين تركيا وبيئتها الاستراتيجية في بناء تصوراتها وأهدافها السياسية والاقتصادية والأمنية، إذ يعد النجاح الذي حققته تركيا في عدد من المجالات الحيوية مكنها في استخدام أدواتها وتنفيذ تطلعاتها الخارجية بعد أن كانت محدودة،

(١) حسني عماد حسني العوضي، السياسة الخارجية الروسية في زمن الرئيس فلاديمير بوتين، ط١، (المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٧)، ص١

(٢) مراد يشيلطاش، فرحات برينججي،» سلوك تركيا الاستراتيجي في ظل النظام الدولي المتغير»،(مجلة رؤية تركية، اسطنبول، العدد١١، ٢٠٢٢)، ص٢٤.

إذ توافرت الأدوات التي يمكن من خلالها رسم سياستها بشكل يضمن نجاحها المتواصل.

إذ عند تحليل السياسة التركية على المستوى الداخلي والتي أثرت بشكل كبير على سلوكها الخارجي نجد تلك السياسة نتج عنها تحولات خاصة في مجال الدبلوماسية التي اتخذتها بعد عملياتها العسكرية التي أجرتها عبر الحدود، ومناغمتها القوى التعديلية التي تهدف إلى تغيير النظام الدولي ونشاطاتها في المناطق الإقليمية وكذلك المناطق البعيدة والتي تعد من خاصة في محيطها الخارجي أو ما يسمى الجوار القريب فضلاً عن الجوار البعيد.[١]

من جانب آخر تسعى تركيا إلى إحراز هدف في الساحة الدولية والمتمثل بتحقيق استقلال سياستها عن طريق تبني مواقف دولية والتخلص من الضغوط الغربية فضلاً عن مكانتها الاستراتيجية الدولية التي تؤدي دورا متميزا في الساحة الدولة بوصفها قوة فاعلة تملك عددا من العوامل دفع ذلك بحكم تحقيق أهدافها إلى بناء سياسة تتقارب مع روسيا نتيجة التقاء بعض أهدافهم السياسة في الساحة الدولية.[٢]

قامت تركيا بتغيير سياستها تجاه روسيا بشكل يتناغم مع بعدها الاستراتيجي الذي تؤديه على الساحة الدولية، إذ بات من المعلوم أن العلاقات السياسية التركية اتجاه الأخير مرت بعدد من التقلبات

إذ إن سياسة تركيا الجديدة التي ترى روسيا عنصر توازن يمكن أن يستخدم في تحقيق الاستقلال الاستراتيجي، بينما ترى روسيا تركيا عنصرا مهما يمكن استخدامه في التفاعل الدولي مع إمكانية استخدمه أيضا في تقليص وتراجع النفوذ الأمريكي والغربي في مناطق نفوذهم وذلك عن طريق التقارب مع تركيا التي يعتبرها الغرب عنصر توازن في المنطقة.[٣]

حيث يعد النجاح التي حققته روسيا من خلال سياستها الجديدة والعودة إلى مناطق نفوذها شكل هامش من الاهتمام من قبل صانع القرار التركي الذي وجد أن التعاون مع الجانب الروسي يحقق بعض الأهداف خاصة في دوائر اهتمام تركيا أو ما يسمى النفوذ التركي.[٤]

---

(١) بولنت اراس واخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، ط١، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط،٢٠١٢) ص١٥.

(2) Fatma Aslı Kelkitli ,Turkish–Russian relations :Competition in Eurasia ,First published),New York :Francis Group,(2017،،p70-71.

(٣) البرن كورشاد زنكين،الياس توبساكال،،» تقاطع العلاقات التركية الروسية: المواءمة الذكية والتنافس الذكي،(مصدر سبق ذكره)، ص١١٠.

(٤) احمد خليل ارتميتي،» افاق العلاقات الروسية التركية دراسة تحليلية»، مجلة قضايا سياسية،العدد٦٩،) بغداد، ٢٠٢٢(، ص١١٥.

كما قامت تركيا بتغيير سياستها تجاه روسيا بشكل يتناغم مع بعدها الاستراتيجي الذي تؤديه على الساحة الدولية، إذ بات من المعلوم أن العلاقات السياسية التركية اتجاه الأخير مرت بعدد من التقلبات، حيث خضعت إلى الشد والجذب

والتنافر أحيانا، إذ تحدد الظروف السائدة آنذاك طبيعة العلاقة بينهما، إلا أن ذلك اختلف بشكل تدريجي بعد العام ٢٠١٦، حيث أدرك صانع القرار التركي أن من الضروري التقارب مع روسيا، وتأتي تلك الخطوة بناءً على قيام الرئيس

التركي « رجب طيب أردوغان» بالاعتذار من نظيره الروسي «فلاديمير بوتن» مما أدى إلى تخفيف العقوبات التي فرضت على تركيا بعد قيامها بإسقاط الطائرة الروسية في سوريا، إذ تعد من أهم الخطوات الجيوسياسية التي أدتها تركيا تجاه روسيا.

من جانب آخر استخدمت تركيا النطاق الدبلوماسي المتوازن مع روسيا، إذ تدرك الأخيرة أهمية روسيا في المنطقة الإقليمية التي تدور مصالحها فيها في ظل قيام روسيا بتغيير دبلوماسيتها تجاه تركيا،إذ قامت تركيا بأداء دور متوازن تجاه السياسة التي استخدمتها روسيا في عدد من الملفات الدولية ومنها سياستها في سوريا، بالمقابل قامت روسيا بدعم الحكومة التركية في الحفاظ على وضعها القائم ويأتي ذلك بعد الاستنكار الذي أبدته روسيا ضد الانقلاب الذي حدث في تركيا في العام ٢٠١٦، إذ تعود هذه الفترة نقطة تحول جوهري في سياسة البلدين الأمر الذي جعل « أردوغان يصف بوتن» بالصديق الثمين.[١]

حيث طورت انقرا وموسكو نوع من التعاون السياسي فريد من نوعه نستطيع أن نطلق عليه «التعاون التنافسي» فبينما تتعارض سياستهما في كل من المناطق التي يسعيان إلى إيجاد النفوذ فيها مثل سوريا وليبيا وجنوب القوقاز إلا أنهما استطاعا الوصول إلى مجموعة من الأسس المشتركة اقليمياً.[٢] وإنجاز عدد من الأهداف الاستراتيجية وفي مقدمتها الأهداف الآتية:

أ. التقارب الدبلوماسي مع روسيا بدرجة أكثر واقعية مما سبق حيث كانت تلك الخطوة ممتزجة بعدد من التطلعات الخارجية وفي مقدمتها الانفتاح السياسي الخارجي والذي ترجم بإلقاء الذي جرى بين الرئيس التركي «أردوغان» والرئيس الروسي «فلاديمير بوتن» في ١٠ من تشرين الأول ٢٠١٦ في إسطنبول على هامش المؤتمر الدولي للطاقة الثالثة والعشرين، حيث تحدث «أردوغان» عن قناعته باستمرار تلك العلاقات بشكل

(١) محمد عليوة محمود،«مستقبل العلاقات الروسية – التركية في ضوء الازمة الأوكرانية (١٩٩١-٢٠٢٢)»، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، (القاهرة العدد١٦، ٢٠٢٣)، ص٨٨٥.

(٢) محمد عليوة محمود،«مستقبل العلاقات الروسية – التركية في ضوء الازمة الأوكرانية (١٩٩١-٢٠٢٢)»، مصدر سبق ذكره، ص٩٠٠.

إيجابي بين الطرفين.[١]

من جانب آخر يدرك الجانب الروسي تلك العلاقة الإيجابية وهذا ما أفصح عنه الرئيس الروسي بعد حادثة اغتيال السفير الروسي في تركيا بقولة إن الحادثة تلك يراد من خلالها إفساد العلاقة المتبادلة مع الجانب التركي في حين سعى الجانب التركي إلى احتواء الموقف من خلال التحقيقات والتحري بشكل أكثر دقة وكشف ملابسات الحادث العرضي.

كما تدرك تركيا أن الانفتاح الدبلوماسي على روسيا من الممكن أن يستخدم لتحقيق أهداف إقليمية أكثر ديناميكية خاصة فيما يتعلق باليونان التي تدخل تركيا معها بعدد من الاختلافات إذ إن روسيا تعمل على التخفيف من تلك التوترات بشكل كبير وهذا ما صرح به « كورالسكي Koralsky Nicolai A « حيث إن الأخيرة تملك التأثير الواضح في علاقتها مع اليونان فضلاً عن العامل الأكثر تأثيراً والمتمثل بالعامل الديني الأرثوذكسي المشترك مما جعل تركيا تنظر إلى سياستها الخارجية تجاه روسيا باهتمام أكبر.[٢]

ب. القيام بدور إقليمي واسع، إذ تهدف تركيا إلى توسيع نطاق عملها والخروج من الوظيفة الموكلة لها والتي تمارس في نطاق ضيق جعلتها تتقارب مع روسيا التي تسعى بشكل حثيث نحو تغير بنية النظام الدولي التي تراها مقتصرة على دولة واحدة والمتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، إذ يتيح لتركيا ذلك فرصة أكبر في ممارسة دورها الإقليمي والعالمي وتحقيق هدفها الجيوسياسي والمتمثل بتشكيل عالمها الناطق بالتركية والتي تتركز أغلب دوله في منطقة أوراسيا التي أصبحت ذات اهتمام بالغ من قبل الدول الأخرى.[٣]

ت. تنفيذ أهداف مشتركة مع الجانب الروسي، إذ إن الأهداف الاستراتيجية الجديدة لتركيا تتركز على حماية مصالحها الحيوية في مناطق نفوذها وخاصة التي تقع في منطقة أوراسيا وهذا ما يمكن تحقيقه مع الجانب الروسي عن طريق إبعاد القوى الأخرى من التنافس أو أن تضع موطئ قدم لها في تلك المنطقة، إذ إن هدف روسيا كان أكثر وضوحاً في إبعاد نفوذ الدول الكبرى وخاصة في منطقة آسيا الوسطى التي تعد من أكثر مناطق أوراسيا أهمية بالنسبة للجانبين كونها تحتوي على جانب مهم من

(١) أوزغور تفكجي، «العلاقات التركية الروسية ومعضلة ثنائية التعاون والأزمات»، مجلة رؤية تركية،) اسطنبول، العدد٢، ٢٠٢٨ (،ص٢٠-٢١.

(٢) كريم مصلوح، التعاون والتنافس في المتوسط، ط١،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠١٣)،ص٢٧٧.

(٣) كرار حيدر سالم السعيدي، روسيا الاتحادية واستعادة مكانها الريادية في النظام الدولي،ط١،(بغداد:دار الورشة الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع،٢٠٢٤)،ص٢٦٢.

الموارد الأولية.[١]

ث. أداء سياسة خارجية متوازنة حيث من المتعارف عليه أن السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا منذ حقبة زمنية تمر بتعقيد مستمر نتيجة التنافس بين الطرفين فضلا عن الوظيفة التي كانت موكلة لها من الجانب الغربي والتي تتمحور حول جعل تركيا تؤدي دور خط الصد للتمدد الروسي في المنطقة إلا أن ذلك تغيير بعد العام ٢٠١٦ نتيجة التحول الذي أظهرته تركيا بممارسة سياسة خارجية أكثر توازنا تجاه روسيا والعمل على ضبط تلك السياسة بما يلائم مع تحقيق أهداف أكثر تقاربا وقد ترجمت تلك السياسة من خلال التقارب الذي أدته المنظومة الخارجية التركية وكذلك الزيارات التي قام بها الرئيس التركي في٩ آب ٢٠١٦ فضلا عن إدراك صانع القرار التركي بضرورة التقارب مع روسيا بحكم نجاح تنفيذ أهدافها الديناميكية في منطقة أوراسيا.[٢]

إذ اتجهت تركيا إلى بناء سياسة خارجية مختلفة خاصة بعد العام ٢٠١٦ تجاه روسيا وما شجع تلك السياسة الجانب الروسي الذي كان داعماً إلى الموقف التركي أثناء الانقلاب الأخير الذي حدث داخل تركيا والذي تميز بكونه أكثر المواقف الدولية دعماً إلى تركيا.[٣]

المطلب الثاني السلوك التركي تجاه روسيا في القضايا الاقتصادية

تعد العلاقات الاقتصادية بين تركيا وروسيا الركيزة الأساسية التي من خلالها يتم تحديد مسار تطور العلاقات بين البلدين، إذ مرت تلك العلاقة بعدد من المتغيرات التي وصفت بكونها غير ثابتة بحكم خضوعها إلى عدد من الأحداث الدولية، حيث وصفت تلك العلاقة بكونها علاقة أكثر جمودا قبل نهاية الحرب الباردة إلا أن ما ترتب عليها بعد تفكك

الاتحاد السوفيتي أخذت تنشط بشكل أكثر وضوحا بحكم إدراك كل منهما بضرورة تنشيط الجانب الاقتصادي الذي يعود بدرجة من المنفعة على البلدين وتنشيط استثمار دوائر نفوذهما في منطقة أوراسيا خاصة في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز.[٤]

من جانب آخر أصبحت العلاقات الاقتصادية أكثر نشاطا بين البلدين إذ أصبحت روسيا

(١) أتيان محجوبيان وآخرون، الحوار العربي - التركي بين الماضي والحاضر، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص٨٠.

(٢) احمد نوري النعيمي، التعاون التركي الروسي الماضي -الحاضر -المستقبل، ط١،ج١،(عمان: دار امجد للنشر والتوزيع،٢٠٢٣)، ص ١٨٨.

(٣) وحيد انعام غلام، «تركيا وروسيا: التنافس الجيوبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط «، (مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،)بغداد،العدد٥٩، ٢٠١٨ (،ص٤٣.

(٤) علي عبد الكريم موسى، البعد الاقتصادي في العلاقات الروسية – التركية بعد انتهاء الحرب الباردة،(مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، العدد٣،دمشق، ٢٠٢٢)،ص٢٩.

شريكا تجاريا مهما لتركيا بغض النظر عن التوجهات السياسية بينهما والمتعلقة غالبا بتحقيق أهداف استراتيجية في مناطقهما الحيوية، كما تم توسيع الاستثمارات وتنشيط الجانب السياحي في خطوة تعكس زيادة التدفق الاقتصادي بينهما ليصل التبادل التجاري بينما إلى ٢٢.٣ مليار دولار عام ٢٠١٧ ثم ارتفع إلى ٢٦.٣ مليار دولار عام ٢٠١٩ وتعد روسيا المورد الرئيسي للقمح بالنسبة لتركيا إذ استوردت الأخيرة ٦.٨ ملايين طن من القمح عام ٢٠٢١ ما يعادل ٧٠٪ من الاحتياج التركي.[١]

ومن خلال ذلك لا بد من الإشارة إلى القضايا الاقتصادية التي تحكم السلوك الخارجي تركي تجاه روسيا على النحو الآتي:

١- سعي تركيا إلى أن تصبح مركزاً مهماً في عبور الطاقة عبر ممراتها، إذ تملك عددا من الممرات ذات موقع جغرافي مهم،حيث أظهرت الإحصائيات بلوغها المرتبة الخامسة عالمياً من حيث نقل الطاقة البحرية عبر مضيق الدردنيل، إذ يمكن نقل النفط والغاز من الشرق إلى أوروبا حيث يمر خلال تلك الممرات إلى الأسواق الدولية وخاصة الغاز الروسي الذي يشكل حوالي ٧٠٪ من احتياج الأسواق الأوروبية بالتالي أصبحت سياسة تركيا الاقتصادية تجاه روسيا تهدف إلى تحقيق هدف استراتيجي يتمثل بجعلها جسرا لنقل الطاقة بين المنتجين والمستهلكين مما يجعل روسيا تنظر لها بمكانة متميزة.[٢]

من جانب آخر تعد تلك السياسة الاقتصادية التي تتخذها تركيا تجاه روسيا مدركة لدى صانع القرار الروسي وينظر لها باهتمام في ظل اعتبار النفط والغاز سلاحه الذي يستخدمه ضد أوروبا.[٣]

٢- تأمين موارد الطاقة المستهلكة، تسعى تركيا إلى تأمين حاجتها من الطاقة في ظل الزيادة المستهلكة إذ تستورد حوالي ٦٧.٨٪ من حاجتها من الطاقة وتقدر قيمة الواردات التركية من الطاقة حوالي ٤٠ إلى ٤٥ مليار دولار سنوياً وهو مبلغ كبير يعكس حجم الاعتماد التركي على الطاقة المستوردة، كما تستورد تركيا كمية كبيرة تقدر بحوالي ٩٩٪ من حاجتها من الغاز في ظل استهلاكها الكبير الذي وصل إلى ٤٥.٣ مليار متر مكعب في عام ٢٠١٩ ليصل إلى ٥٠٠ مليار متر مكعب من الغاز في عام ٢٠٢٣، وتعد تركيا أكبر مستورد للغاز الروسي إذ تستورد ما يقارب ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز الروسي سنوياً عبر خطي أنابيب

---

(١) عبد الله خليفة مترف، تأثير الحرب الأوكرانية على العلاقات التركية – الروسية، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، (الامارات: ٢٠٢٢)، من خلال الرابط https://apa-inter.com/post.php?id=4342# hgjh-vdo التاريخ ٢٠٢٥/٨/١٠.

(٢) محمد عليوة محمود، (مصدر سبق ذكر)، ص ٩٠٤.

(٣) محمد رشيد، «اثر تحكم الموقع التركي بخطوط نقل الطاقة الى اوروبا «، (مجلة التاريخ والدراسات الاكاديمية، العدد٦، تركيا:٢٠٢٢(، ص٢٣٥.

«بلوستريم» والخط الغربي عبر البلقان.[١]

بالتالي أصبح الإدراك التركي نحو روسيا يتمحور باستخدام ما يسمى بدبلوماسية الطاقة (Energy diplomacy) لتأمين أكبر قدر من الطاقة المستوردة والمتدفقة عبرها لا سيما خطوط الطاقة التي أصبحت ذات مورد مهم لها بحكم تحكمها بالطاقة المتدفقة حيث بلغت عام ٢٠١٨ صافي دخلها ٨٣٥ مليون دولار من حجم الصادرات التركية التي بلغت ١٦٨.٢٣ مليارا في العام ذاته، بالتالي تكون السياسة الاقتصادية المرسومة تجاه روسيا سياسة محورية تستهدف درجة عالية من الأهمية وجعل روسيا تدرك تلك الأهمية تجاهها في تلبية حاجتها من الطاقة بشكل مستمر في ظل وجود مصالح مشتركة بين البلدين.[٢]

أصبح الإدراك التركي نحو روسيا يتمحور باستخدام ما يسمى بدبلوماسية الطاقة (Energy diplomacy) لتأمين أكبر قدر من الطاقة المستوردة والمتدفقة عبرها لا سيما خطوط الطاقة التي أصبحت ذات مورد مهم لها

٣- البحث عن استثمارات خارجية تعد تركيا من الدول النشطة في مجال الاقتصاد خاصة بعد الإصلاحات التي رافقت بناء مؤسسات الدولة، إذ إن التطور الذي حدث في الجانب الاقتصادي دفع إلى تطوير علاقتها الاقتصادية الخارجية في ظل مغادرة التأرجح الذي شاب اقتصادها في فترة التسعينيات من القرن الماضي، حيث تميزت تركيا حديثاً بنمو اقتصادي متواصل بفضل استراتيجيتها الاقتصادية التي تهدف إلى تشجيع التجارة الخارجية والعمل على جلب الاستمارات الخارجية المباشرة لها.[٣]

ويعد الاقتصاد التركي من الاقتصاديات التي تمتلك ديناميكية مستمرة في التطور إذ بلغ حجم التجارة الخارجية في عام ٢٠٠٠ حوالي ٢٨ مليار دولار ليصل إلى ٣٣.٣٠٣ مليار دولار عام ٢٠١٢ وارتفعت صادرات تركيا إلى روسيا لتصل إلى ٦.٦٨٣مليار دولار بينما بلغت وارتها ٢٦.٦٢٠ مليار دولار في العالم ذاته حيث يعد ذلك التبادل التجاري في تطور كبير مقارنة بالاقتصادات ذاتها في المنطقة. إذ بلغت الاستثمارات الروسية في تركيا في نهاية عام ٢٠١٢ حوالي أربعة مليارات دولار بينما وصل التبادل التجاري بين البلدين حوالي ٢٦.٣٠٩ مليار دولار في عام ٢٠١٩ بينما نفذت تركيا ١٩٧٢ مشروعا في روسيا بقيمة تقدر بحوالي ٧٥.٧ مليار دولار حتى وقتنا الحاضر في خطوة تعكس التقارب التركي الروسي الاقتصادي.[٤]

(١) جلال سلمي، تركيا وتحول لمركز توزيع الطاقة الواقع والافاق، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، (لندن،٢٠٢٤)، ص٨.

(٢) وزارة الخارجية التركية، استراتيجية تركيا الدولية للطاقة، للمزيد ينظر https://www.mfa.gov.tr/tur-kiye_nin-enerji-stratejisi.tr.mfa التاريخ ٢٠٢٥/٨/١٣.

(٣) مروان عوني كامل، احمد مشعان نجم، «الاستراتجية التركية تجاه الشرق الأوسط دراسة في ضوء التغيير الإقليمي»، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد١١، (العراق، ٢٠١٧) ، ص٢٣٩.

(٤) وزارة الخارجية التركية، العلاقة بين تركيا والاتحاد الروسي، للمزيد ينظر: https://www.mfa.gov.tr/default.en.mfa التاريخ ٢٠٢٥/٨/١٥.

إذ يظهر شكل (١) حجم التبادل التجاري بين تركيا وروسيا منذ عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠٢١ والذي يعكس الأهمية الاستراتيجية الاقتصادية بين البلدين إذ يبين المؤشر الهدف التركي الاقتصادي تجاه تركيا بعد عام ٢٠١٦ والذي أخذت تركيا بزيادة وارداتها من روسيا لتصل ٢٠مليار دولار وصادراتها حوالي ٢.٨ مليار دولار في عام ٢٠١٧ بعد أن كانت وارداتها تقدر بحوالي ١٥ مليار دولار وصادراتها ١.٧ مليار دولار في عام ٢٠١٦ نتيجة تدهور العلاقات بين البلدين على خلفية سقوط الطائرة الروسية من قبل تركيا مما جعل روسيا تفرض عقوبات على تركيا، وفي عام ٢٠١٨ و عام ٢٠١٩ زادت واردات تركيا إلى ٢٢.٧ مليار دولار ثم إلى ٢٣.١ مليار دولار لتصل أعلى مستوياتها في عام ٢٠٢١ حيث تجاوز حجم التجارة الثنائية أكثر من ٢٥ مليار دولار.[١]

لذا كان الهدف الاقتصادي التركي نحو روسيا يتمحور حول زيادة التعاون الاقتصادي المشترك خاصة بعد التوجه الذي حدث بعد العام ٢٠١٦ لتصبح روسيا الشريك الأول لتركيا في الواردات وكذلك الشريك الثالث في الصادرات بحسب إحصائيات عام ٢٠١٩ إذ زاد التعاون التركي في منطقة أوراسيا والذي يؤدي بطبيعة الحال إلى تحقيق رؤيتها الجيوسياسية وتحقيق أهدافها في مناطقها الحيوية.[٢]

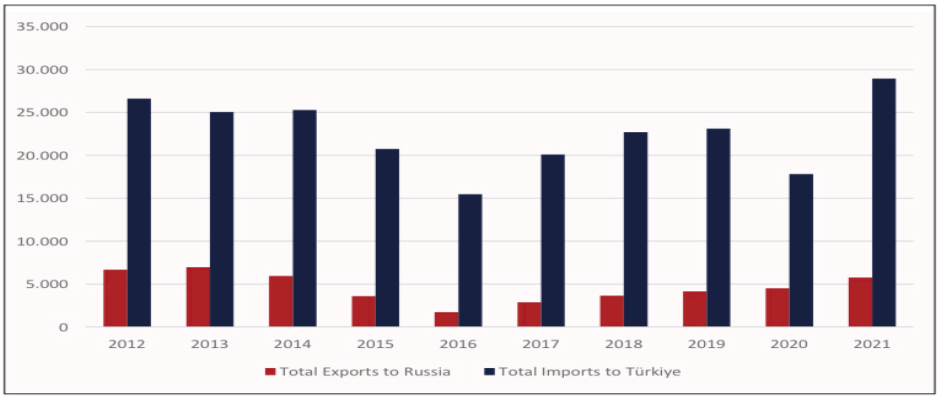

شكل (١)

قيمة التجارة الثنائية بين تركيا وروسيا من ٢٠١٢ الى عام ٢٠٢١ بالدولار الامريكي

المصدر:وزارة التجارة التركية: https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=For-eign-Trade-Statistics-March-2022-45538&dil=2 التاريخ ١/٨/ ٢٠٢٥.

(1) ADNAN OZDEMIR, "The Impact of the Russia-Ukraine War on Turkiye's Foreign Trade", Insight Turkiye Magazine, No 2,(Turkiye، 2023),p124.

(٢) محمد موفق أبو شومر، «المرتكزات الاقتصادية للتقارب بين العلاقات الروسية – التركية بعد عام ٢٠١١»، مجلة جامعة البعث، العدد٢٦، (سوريا،٢٠٢٣)، ص٨١-٨٢.

٤- البحث عن شراكات اقتصادية أن هدف تركيا الذي تسعى إلى تحقيقه هو اقتصاد فاعل من أجل أن يناغم رؤيتها الاستراتيجية في أداء دور في النظام الدولي دفعها للبحث عن شراكات اقتصادية فاعلة، وخاصة في منطقة أوراسيا إذ إن التعاون الاقتصادي المستمر مع الجانب الروسي فضلاً عن عدم تحقق هدفها المتمثل بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي حفزها للبحث عن شراكات اقتصادية فاعلة وبالعودة إلى أصل تلك الشراكات نجد أن تركيا سعت إليها منذ عام ١٩٩٢ عندما حاولت إقامة شراكة اقتصادية مع دول أوراسيا وخاصة دول آسيا الوسطى والتي تهدف إلى رفع الحواجز الجمركية وحرية انتقال البضائع ورؤوس الأموال إعفاءات ضريبية من أجل تشجيع التجارة بين الدول إلا أن ذلك الهدف الاستراتيجي لم يتحقق بسبب المكانة التي تتمتع بها تركيا من الناحية العالمية الاقتصادية مقارنة مع المكانة الحالية حيث صنفت على أنها من أفضل عشرين اقتصادا عالميا في تفاعلها الاقتصادي الدولي.[١]

بالتالي يكون الهدف التركي لا يغيب عن إدراك صانع قرارها في توجه للدخول بتجمعات اقتصادية من أجل ضمان ديناميكية اقتصادها المتصاعد وفي هذا الهدف تسعى تركيا إلى كسب ود روسيا بحكم قوة التبادل التجاري بينهما للدخول في أهم تجمع اقتصادي يضم أهم دول أوراسيا وهو تجمع شنغهاي (sco) إذ يضم ذلك التجمع الذي أقيم في عام ٢٠٠١ كل من كازاخستان، وقيرغيزستان، وأوزبكستان، طاجيكستان فضلا عن روسيا والصين والهند وباكستان وإيران. [٢]

من جانب أخر تعد منظمة شنغهاي أكبر تجمع اقتصادي ذي أهمية بالغة على المستوى العالمي لذلك وقعت تركيا مع

المنظمة في عام ٢٠١٢ مذكرة تفاهم بموجبها منحت صفة شريك حوار في المنظمة وتسعى للحصول على العضوية الكاملة.[٣]

حيث اهتمت تركيا في هذا الهدف بشكل بالغ خاصة بعد التحول الذي حدث في سياستها الخارجية عام ٢٠١٦ وزيادة تركيزها على الجانب الأوراسي إذ منحت في عام ٢٠١٦ رئاسة نادي الطاقة لمنظمة شنغهاي للفترة ٢٠١٧ مما جعل تركيا أول دولة تمنح تلك الصفة دون الحصول على العضوية الكاملة حيث بلغ حجم الصادرات التركية إلى دول المنظمة حوالي ١٤.١ مليار دولار في عام ٢٠١٩ ثم وصلت إلى ٢٦.١ في عام ٢٠٢٣ وهي نسبة تقدر بحوالي ١٠٪ من واردات دول أعضاء المنظمة.

(١) وفاء كاظم عباس الشمري، «الحراك الجيبولوتيكي الإقليمي لتركيا الفرص والتحديات»، مجلة مداد الآداب، جامعة الكوفة، العدد خاص،)العراق، ٢٠١٨-٢٠١٩(،ص٥١٤-٥١٥.

(٢) وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية، ط١، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٦)، ص٢٦.

(٣) السفارة السعودية في تركيا،(قسم الاعلام،تركيا والتطورات السياسية في المنطقة، تركيا،٢٠١٣)، ص١٥.

المبحث الثاني

مستقبل السياسة الخارجية التركية تجاه أوراسيا

إن دراسة أي موضوع يجب في بدء الأمر أن نقوم باستشراف مستقبل موضوع الدراسة والتي لم تكتمل صورتها بطبيعة الحال إلا بعد دراسة اتجاهاتها المستقبلية لا سيما إذا كان الموضوع محل اهتمام وتتعدد فيه الأبعاد والآراء التي تخص السياقات المحتملة بالتالي تكون صورة دراسة المستقبل تقوم على أساس عدد من الافتراضات المبنية على مجموعة من الحقائق الواقعية التي تتشكل من خلال الاستشراف الموضوعي للحالة المراد دراستها والتي تنطلق بشكل ديناميكي من

الماضي وتخلص بالمستقبل المنظور.[١]

إذ تكون المدة المستقبلية المتوسطة المحتملة من ١٠- ١٥ سنة حيث يكون التركيز على الرؤية المستقبلية المتوقعة للسياسة الخارجية التركية تجاه أوراسيا في المدى المتوسط وبالأخص تجاه كل من أذربيجان أرمينيا لذا قسم المبحث إلى مطلبين كالآتي:

المطلب الأول: تنامي الدور التركي في منطقة أوراسيا.

المطلب الثاني: تراجع الدور التركي في منطقة أوراسيا.

المطلب الأول تنامي الدور التركي في منطقة أوراسيا

يفترض هذا المشهد أن السياسة التركية تجاه منطقة أوراسيا في إطار المستقبل المتوسط ستتنامى بشكل كبير في التفاعلات الجارية في تلك منطقة إذ إن بقي منطقة أوراسيا كمتغير يمكن من خلاله تنشيط مقومات القوة التركية، فإن ذلك يودي إلى تنامي أهداف السياسة التركية فيها بشكل أكثر اندفاعاً، من جانب آخر فإن تركيا تنشأ سياسة في تلك المنطقة من خلال التركيز على بعض الدول فيها وإعطائها الأولوية مقارنة مع الدول الأخرى التي توجد في تلك المنطقة والتي تسعى للحصول على أدى دور فاعل ونشط فيها وتتمحور تلك النشاطات بالأخص تجاه أذربيجان وأرمينيا بحكم كونهما ذات أهمية جيوسياسية ولما توجد فيهم عددا من الأهداف الاستراتيجية والمقومات التي تمثل قوة كبيرة إلى الجانب التركي والتي يمكن إنجازها في محور منطقة أوراسيا على وجه التحديد.[٢]حيث ما يدعو هذا الاحتمال هو الآتي:

---

(١) سرمد خليل إبراهيم البياتي، التوجهات السياسية والاقتصادية التركية حيال دول اسيا الوسطى بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية، ط١، (بيروت، دار السنهوري للنشر والطباعة،٢٠١٦)،ص ٣١٥.

(٢) مازن حميد البكري، المتغير العسكري واثره في العلاقات الروسية – التركية منذ بداية قرن الواحد والعشرين، ط١، (الاردن: دار امجد للنشر والتوزيع)، ص١٣٩.

السعي التركي نحو التحول إلى قوة إقليمية

أن سعي تركيا إلى أداء دورا إقليميا كان مرتبطا بطبيعة الحال بالتحول الذي شهدته في سياستها الخارجية منذ صعود حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢ وتبنيه عدد من المبادئ التي سار عليها من أجل تحقيق عدد من الأهداف في محيطة الإقليمي إذ كان مدفوعاً بشكل كبير من أجل إنجاز المعادلة الإقليمية والتي تعد من أولويته الضرورية حيث سارت تلك الضروريات باتجاه تصفير المشكلات مع دول الجوار كمبدأ جديد نحو تكوين دور إقليمي أكثر فاعلية.(١)

فضلا عن مبدأ أخر متمثل بالانفتاح السياسي الخارجي والتخلص من العزلة التي شهدتها تركيا قبل تبنيها تلك المبادئ

، حيث كانت أولى تلك المسارات بدأت من خلال الاهتمام بالجمهوريات الناطقة بالتركية وخاصة جمهورية أذربيجان وإعطاء جمهورية أرمينيا وضع خاص تمثل بالسياسة الحذرة ودعم أذربيجان على حسابها وقد تبلورت تلك الأهداف من خلال المسار السياسي التركي تجاه أذربيجان منذ استقلالها في تسعينيات القرن الماضي.(٢)

إذ قامت تركيا بإنشاء منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) والتي شملت أذربيجان وجمهوريات آسيا الوسطى كما قامت تركيا أيضا بتوسيع التعاون الإقليمي مثل ميثاق السلام والاستقرار في القوقاز ومنصة الاستقرار والتعاون في القوقاز للمساهمة في حل النزاعات فيها في خطوة تعكس تعزيز دورها الإقليمي.(٣)

من جانب آخر تدرك تركيا مدى أهمية أذربيجان بوصفها ذات جوار جغرافي يمكن من خلاله المرور إلى آسيا الوسطى لذلك كان دعمها يأتي في المرتبة الأولى على حساب أرمينيا على الرغم من وجود عدد من المحاولات التركية الحذرة تجاه أرمينيا إذ غالب ما يتم ربط تلك المحاولات بالشأن الأذربيجاني وخاصة الأراضي التي تم احتلالها في خطوة تعكس الدور الإقليمي التي تسعى إلى تحقيقه.(٤)نجد تلك السياسة تهدف إلى تحقيق هدفين ذاتي أهمية كبيرة بالنسبة لها حيث تتمحور هاتان الهدفان حول الأهداف الاقتصادية على اعتبار أذربيجان منطقة غنية بالموارد الأولية والهدف الآخر يتمثل بالهدف العسكري التي أخذت تركيا تهتم به بشكل متصاعد خاصة بعد التحول الذي حدث في سياستها الخارجية واهتمامها الإقليمي.(٥)

---

(١) مجموعة باحثين، عودة العثمانيين الإسلامية التركية، ط١، (الامارات: مركز المسبار للدراسات والبحوث،٢٠١١)، ص٢٦٠.

(2) Fatma Aslı Kelkitli ,Turkish–Russian relations :Competition inEurasia ,lbid,p36.

(3) Fatma Aslı Kelkitli ,lbid ,p38.

(4) Ali Hajizade ,Türkiye-Azerbaijan Relations :The Building of an Alliance ،Central Asia-Caucasus Institute and Silk Road Studies Program ,2024 ،p50.

(5) Ali Hajizade ,Türkiye-Azerbaijan Relations :The Building of an Alliance ,lbi ,p49.

الإدراك التركي لمنطقة أوراسيا سياسيا و اقتصاديا وعسكرياً

الإدراك السياسي بالنظر إلى الأهداف السياسية نجد أن تركيا تدرك بشكل كبير أهمية منطقة أوراسيا وبالأخص أذربيجان وجمهوريات آسيا الوسطى التي ترتبط معها بروابط اجتماعية ولغوية وثقافية والتي تكمن في حساباتها ذات

امتداد لها في تلك المنطقة، حيث تسعى إلى انصياع تلك الجمهوريات إلى إرادتها وعلى وجه التحديد تكوين وحدة واحدة تمثل قوة الدولة التركية وقد تبلور ذلك من خلال عدة محاولات منها قيام تركيا بإنشاء مجلس التعاون الدول الناطقة بالتركية الذي يضم أذربيجان ودول آسيا الوسطى باستثناء أوزبكستان عام ١٩٩٢حتى تم التوقيع عليه بشكل رسمي أواخر عام ٢٠١٠ وفي عام ٢٠١٩ تم انضمام أوزبكستان إلى المجموعة خلال قمة باكو وفي عام ٢٠٢١ خلال قمة إسطنبول تم تغيير تسمية مجلس التعاون الدول الناطقة بالتركية إلى منظمة الدول التركية (OTS) في خطوة تعكس مدى اهتمام تركيا في أهدافها السياسية في الدول منطقة أوراسيا.[١]

الإدراك الاقتصادي تعد دول منطقة أوراسيا من أهم الدول الاقتصادية في الإدراك التركي إذ بلغت التجارة بينها وبين تلك الدول من عام ٢٠١١ – ٢٠٢٣ حوالي ١٠٢.٩٩٠ مليار دولار حيث يقدر النمو التجاري بنسبة أكثر من ٥٠٪ كما استحوذت تلك الدول على نسبة ٢.٢٪ من صادرات تركيا الخارجية عام ٢٠٢٣[٢]، إما من ناحية أذربيجان الاقتصادية إذ تعد ثاني شريك اقتصادي حيث بلغت نسبة الواردات الأذربيجانية من تركيا عام ٢٠١٩ حوالي ٢.٥٥ مليار دولار كما قامت تركيا في العام ذاته إلى توقيع اتفاقيات مع الجانب الأذربيجاني تقدر بحوالي ١٥ مليار دولار مما يرجح أن تكون الشريك الأول في منطقة أوراسيا إلى الجانب التركي كما بلغت الاستثمارات التركية في أذربيجان حوالي ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ وقد وصلت عدد الشركات العاملة التركية في أذربيجان حوالي ٣٤٠٠ شركة، وتعد الطاقة من أهم وجهات تركيا المشتركة مع أذربيجان إذ يوجد عدد من خطوط نقل الطاقة المشتركة بين البلدين أهمها خط أنابيب تاناب وخط أنابيب باكو - تفليس- أرضوم حيث أصبحت أذربيجان المورد الرئيسي للغاز إلى تركيا مما قلل اعتمادها على روسيا عام ٢٠٢٠ إذ يعكس ذلك الاهتمام المتنامي لمكانة أذربيجان في الإدراك الاقتصادي لدول أوراسيا.

الإدراك العسكري بالرجوع إلى التطور العسكري التركي فإن تركيا تعد من الدول التي استطاعت أن تبني جيشا متقدما مجهزا بالمعدات الحديثة وما يدل على ذلك هو التصنيف العالمي للجيوش والذي وضع تركيا بالمرتبة التاسعة عالمياً والمرتبة الأولى في الشرق الأوسط

---

(١) غدي قنديل، قوة إقليمية جديدة في اسيا الوسطى: منظمة الدول التركية، مركز الدراسات العربية الاوراسية، (مصر،٢٠٢٣)، jhttps://eurasiaar.org التاريخ ٢٠٢٥/٨/٢٠.

(٢) هكوت صابر محمد الجباري، «تطور العلاقات الجيواقتصادية بين تركيا ودول اسيا الوسطى خلال فترة ٢٠١١-٢٠٢٣»، مجلة التربية للعلوم الإنسانية، العدد١٩، (العراق،٢٠٢٥)، ص١٢٦٢-١٢٦٣.

بمؤشر قوة بلغ ٠.١٩٠٢ لعام ٢٠٢٥ إذ دفعت تلك القوة المتنامية خلال السنوات إلى اندفاع تركيا إلى تحقيق أهداف توسعية في المنطقة وخاصة في أذربيجان على حساب أرمينيا.

المطلب الثاني: تراجع الدور التركي في منطقة أوراسيا

هذا المشهد يفترض بأن سياسة تركيا تجاه منطقة أوراسيا وبالأخص أذربيجان وأرمينيا سوف تتراجع من خلال الاحتمالات المفترضة الآتية:

أ- إذا فشلت تركيا في استثمار الدور الجيوسياسي الذي تمارسه في منطقة أوراسيا وبالأخص تجاه أذربيجان وأرمينيا فإن ذلك سوف يؤدي إلى اندفاع قوى أخرى تمارس دورها التنافسي بشكل أكبر في تلك المنطقة مما يترتب على ذلك مزيد من التوتر المعقد وقد يدفع بالمزيد من الأزمات وخلق مزيد من بؤر التوتر التي تنشأ بتماس مع تراجع ذلك الدور التي تمارسه بشكل ديناميكي، من جانب آخر يمكن أن تتراجع تلك السياسة نتيجة تصادمها مع مصالح الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تمارس دورها في المنطقة وتسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف البراغماتية أيضا، إذ يمكن أن تمارس تلك الدول أي الكبرى ضغوطاً داخلية تسهم في إرباك الوضع الداخلي التركي كما حدث في انقلاب عام ٢٠١٦ في مسعى إلى تراجع السياسة الخارجية التركية في تلك المنطقة والتي هي انعكاس إلى سياستها الداخلية.

ب- إذا اعتمدت تركيا في تنفيذ أهدافها الاستراتيجية في تلك المنطقة من أجل أن يحضا بمقبولية القوى الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية فإن ذلك يؤدي إلى إنشاء تصادم في المصالح وتراجع الدور التركي التي مارسته تركيا بشكل مستقل والذي رافق سياستها الجديد التي حاولت أن توازن مصالحها بشكل أكثر واقعية في تعاملها الدولي[1]. من جانب آخر فإن ممارسة تركيا إلى مثل هذا الدور يؤدي إلى تصنيفها كالدولة تعمل بالوكالة إلى صالح الدول الأخرى وهو دور مارسته تركيا في مقتبل سياستها إذ مثلت وظيفة التصدي إلى التمدد الشيوعي قبل أن يحدث تحول في سياستها التي أصبحت تسعى إلى انتزاع دور مستقل أكثر نشاطاً وفاعلية مستقلة.

ج- إذ مارست تركيا دورا أكثر اندفاعاً في منطقة أوراسيا وخاصة تجاه أذربيجان وأرمينيا فإن ذلك يؤدي إلى تصادم في المصالح حيث تعد تلك المنطقة ذات تنافس شديد كما ذكرنا سابقاً وهذا ما فسر اندفاع الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد اتفاق مع أذربيجان وأرمينيا في الثامن من أغسطس ٢٠٢٥ من أجل إدارة ممر زنغزور وبالتالي اندفاع تركيا الكبير يمكن أن يؤدي إلى فقدان الأطراف المتنافسة مصالحها هناك مما يودي إلى تصادم في الموقف هنالك.

(١) تلا عاصم فايق،»أثر المتغير الأمريكي العلاقات العراقية – التركية»، مجلة دراسات دولية، العدد٥٤، (العراق، ٢٠١٢)، ص٢١٥.

د- إذا تراجعت شعبية حزب العدالة والتنمية التي وضع استراتيجية التحول التركي منذ صعوده عام ٢٠٠٢ إذ من الممكن أن يؤدي إلى تراجع السياسة الخارجية التركية بالتالي يؤدي إلى التقليل من فاعلية الدور التي تؤديه تركيا في تعاملها الإقليمي حيث من الممكن أن تصعد منظومة حكم جديدة لا تؤمن بما يسعى له حزب العدالة والتنمية بقيادة» أردوغان» والتي تؤدي إلى فقدان الأهداف التي رسمتها تركيا في منطقة أوراسيا وخاصة تجاه أذربيجان وأرمينيا.[١]

ومن خلال ما سبق، فإن الباحث يرجح تنامي الدور التركي في منطقة أوراسيا لكونها تمثل عمقه الجيوسياسي التي يسعى إلى تحقيق أكبر قدرت ممكنا من أهدافه البراغماتية فيها بشكل متوازن.

الاستنتاجات:

١- الإصلاحات التي قامت بها الحكومة التركية لجميع مؤسساتها مع التركيز على المهم منها وخاصة العسكرية والقضائية، إذ كان الهدف منها هو إظهار مكانة تركية الدولية.

٢- التخطيط الاستراتيجي الذي تبنته تركيا والذي يقوم على أساس التقارب مع القوى الفاعلة في منطقة أوراسيا، إذ مكن ذلك من تحقيق أهداف مشتركة فاعلة.

٣- التحول الذي حدث على مستوى التعامل الخارجي، والذي أستخدم أدوات أكثر ملاءمة للواقع وخاصة من ناحية الدبلوماسية والقوة الذكية.

٤- التوسع الجيوسياسي الذي مارسته تركيا بشكل كبير مما أدى إلى توسيع نطاق تعاملها الإقليمي في تلك المنطقة.

٥- التخطيط الاقتصادي المتقن والذي يهدف إلى تحقيق أهداف تركيا في منطقة أوراسيا من بشكل يضمن عدم المساس بها من قبل القوى المتنافسة الأخرى.

الخاتمة:

تبين مما سبق أن السياسة الخارجية التركية في أوراسيا تحققت أهدافها وخاصة السياسة منها والاقتصادية، إذ يمكن إدراك ذلك من خلال النفوذ الإقليمي الذي تحقق والذي وسع دورها في التعامل بشكل ديناميكي مع القوى المتنافسة في تلك المنطقة فضلا عن تقاربها مع القوى الأخرى وفي مقدمتها روسيا التي تعد ذات الوجود المحوري في أوراسيا، كما أصبح تعاملها أكبر في مجال الاقتصاد والطاقة تجاه دول تلك المنطقة والذي ظهر من خلال التبادل التجاري وحجم الاستثمارات التي أخذت تتوسع بشكل كبير مع تلك الدول.

---

(١) احمد فهمي، ملامح مرحلة جديدة في المشهد السياسي التركي: اسباب تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الازمات والصراعات،(مصر، ٢٠٢٤)، https://shafcenter.org التاريخ ٢٠٢٥/٨/٢٥.

قائمة المصادر

اولاً: المصادر العربية:

أ- الكتب العربية والمترجمة:

١- حسني عماد حسني العوضي، السياسة الخارجية الروسية في زمن الرئيس فلاديمير بوتين، ط١، (المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٧).

٢- بولنت اراس واخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، ط١، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط،٢٠١٢).

٣- كريم مصلوح، التعاون والتنافس في المتوسط، ط١، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠١٣).

٤- كرار حيدر سالم السعيدي، روسيا الاتحادية واستعادة مكانها الريادية في النظام الدولي، ط١، (بغداد: دار الورشة الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع،٢٠٢٤).

٥- أتيان محجوبيان وآخرون، الحوار العربي - التركي بين الماضي والحاضر، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠١٠).

٦- احمد نوري النعيمي، التعاون التركي الروسي الماضي -الحاضر -المستقبل، ط١، ج١، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع،٢٠٢٣).

٧- وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية، ط١، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٦).

٨- سرمد خليل إبراهيم البياتي، التوجهات السياسية والاقتصادية التركية حيال دول اسيا الوسطى بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية، ط١، (بيروت، دار السنهوري للنشر والطباعة،٢٠١٦).

٩- وليد عبد الحي،الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، ط١، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢).

١٠- مازن حميد البكري،المتغير العسكري وأثره في العلاقات الروسية – التركية منذ بداية قرن الواحد والعشرين، ط١، (الاردن: دار أمجد للنشر والتوزيع).

١١- مجموعة باحثين، عودة العثمانيين الإسلامية التركية، ط١، (الامارات: مركز المسبار للدراسات والبحوث،٢٠١١).

ب- المجلات والصحف

١- وردة عبد الرزاق محمد احمد واخرون، «موقف تركيا من الرؤية الروسية لبنية النظام الدولي "،مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد ٢٦، القاهرة،٢٠٢٥.

٢- مراد يشيلطاش، فرحات برينججي،» سلوك تركيا الاستراتيجي في ظل النظام الدولي المتغير»،

مجلة رؤية تركية، العدد١١، اسطنبول٢٠٢٢.
٣- البرن كورشاد زنكين،الياس توبساكال،» تقاطع العلاقات التركية الروسية: المواءمة الذكية والتنافس الذكي "، مجلة رؤية تركية،العدد ١، اسطنبول٢٠٢٢.
٤- احمد خليل ارتميتي،» افاق العلاقات الروسية التركية دراسة تحليلية»، مجلة قضايا سياسية، العدد٦٩، بغداد٢٠٢٢.
٥- محمد عليوة محمود،»مستقبل العلاقات الروسية – التركية في ضوء الازمة الأوكرانية (١٩٩١-٢٠٢٢)"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد١٦، القاهرة٢٠٢٣.
٦- أوزغور تفكجي، «العلاقات التركية الروسية ومعضلة ثنائية التعاون والأزمات»، مجلة رؤية تركية، العدد٢ اسطنبول ٢٠٢٨..
٧- وحيد انعام غلام، «تركيا وروسيا: التنافس الجيوبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط «، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٥٩، بغداد،٢٠١٨.
٨- علي عبد الكريم موسى، البعد الاقتصادي في العلاقات الروسية – التركية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، العدد٣، سوريا،٢٠٢٢.
٩- محمد رشيد، «أثر تحكم الموقع التركي بخطوط نقل الطاقة الى اوروبا «، مجلة التاريخ والدراسات الاكاديمية، العدد٦، تركيا٢٠٢٢.
١٠- جلال سلمي، تركيا وتحول لمركز توزيع الطاقة الواقع والافاق، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، لندن،٢٠٢٤.
١١- مروان عوني كامل، احمد مشعان نجم، «الإستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط دراسة في ضوء التغيير الإقليمي "، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد١١، العراق، ٢٠١٧.
١٢- محمد موفق أبو شومر، «المرتكزات الاقتصادية للتقارب بين العلاقات الروسية – التركية بعد عام ٢٠١١»، مجلة جامعة البعث، العدد٢٦، سوريا،٢٠٢٣.
١٣- وفاء كاظم عباس الشمري، «الحراك الجيبولوتيكي الإقليمي لتركيا الفرص والتحديات»، مجلة مداد الآداب، جامعة الكوفة العدد خاص، العراق، ٢٠١٨-٢٠١٩.
١٤- السفارة السعودية في تركيا، قسم الاعلام،تركيا والتطورات السياسية في المنطقة، تركيا، ٢٠١٣.
١٥- هكوت صابر محمد الجباري، «تطور العلاقات الجيواقتصادية بين تركيا ودول اسيا الوسطى خلال فترة ٢٠١١-٢٠٢٣»، مجلة التربية للعلوم الإنسانية، العدد١٩، العراق،٢٠٢٥.
١٦- تلا عاصم فايق "أثر المتغير الأمريكي العلاقات العراقية – التركية "، مجلة دراسات دولية، العدد٥٤، العراق٢٠١٢.

ت-المو اقع الالكترونية

١- عبد الله خليفة مترف، تأثير الحرب الأوكرانية على العلاقات التركية – الروسية، مركز ترينذز للبحوث والاستشارات، (الامارات: ٢٠٢٢)، من خلال الرابط /https://apa-inter.com post.php?id=4342# hgjhvdo التاريخ ٢٠٢٥/٨/١٠.

٢- وزارة الخارجية التركية، استراتيجية تركيا الدولية للطاقة، للمزيد ينظر.www https:// mfa.gov.tr/turkiye_nin-enerji-stratejisi.tr.mfaالتاريخ ٢٠٢٥/٨/١٣.

٣- وزارة الخارجية التركية، العلاقة بين تركيا والاتحاد الروسي، للمزيد ينظر: https://www.mfa.gov.tr/default.en.mfa التاريخ ٢٠٢٥/٨/١٥.

٤- غدي قنديل، قوة إقليمية جديدة في اسيا الوسطى: منظمة الدول التركية، مركز الدراسات العربية الاوراسية، (مصر:٢٠٢٣)، jhttps://eurasiaar.org التاريخ ٢٠٢٥/٨/٢٠.

٥- احمد فهمي،ملامح مرحلة جديدة في المشهد السياسي التركي: سباب تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الازمات والصراعات، (مصر: ٢٠٢٤)، https://shafcenter.org التاريخ ٢٠٢٥/٨/٢٥.

٦- وزارة التجارة التركية: https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=For-eign-Trade-Statistics-March-2022-45538&dil=2 التاريخ ٢٠٢٥/٨/١.

ثانياً: المصادر الاجنبية:

1- Fatma Aslı Kelkitli, Turkish–Russian relations: Competition inEurasia, First published)،New York :Francis Group.)2017،

2- ADNAN OZDEMIR“ ،The Impact of the Russia-Ukraine War on Turkiye’s Foreign Trade ,”Insight Turkiye Magazine ,No2 ،Turkey.2023,

3- Ali Hajizade ,Turkiye-Azerbaijan Relations :The Building of an Alliance ,Central Asia-Caucasus Institute and Silk Road Studies Program، .2024